EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

ملاحق

دليل عملي للإعلاميين والإعلاميات حول تغطية المراحل الانتقالية في العالم العربي

أين النساء؟ ٢٠١٢

كوبنهاغن – تموز/ يوليو ٢٠١٣
الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
Vestergade 16 - 1456 Copenhagen K – Denmark
رقم الهاتف: ٤٥٣٢٦٤١٧٠٠ +
رقم الفاكس: ٤٥٣٢٦٤١٧٠٢ +
البريد الإلكتروني: info@euromedrights.net
موقع الشبكة الإلكتروني: http://www.euromedrights.org

© حقوق الطبع محفوظة للشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان ٢٠١٣

معلومات ببليوجرافية

العنوان: ملاحق دليل أين النساء: دليل عملي للاعلاميين والإعلاميات حول تغطية المراحل الإنتقالية في العالم العربي
تأليف: ليزلي عبدالله ورولا أسد وآلاء مرابط
المحررات: ماريت فلو يورغينسن و لينا القورة و حياة زغيش
جهة التأليف: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بمساهمة رئيسية من مجموعة عمل حقوق النساء والمساواة بين الجنسين
الناشر: الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان
تاريخ النشر: تموز/ يوليو ٢٠١٣
عدد الصفحات: ٤٦
الترقيم الإلكتروني: 978-87-92990-15-0
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الترجمة إلى العربية: أيمن حداد
الترجمة إلى اللغة الفرنسية: ليز بومير
التدقيق: ماريت فلو يورغنسن و لينا القورة و حياة زغيش و سارة التل و سوسانا فريدلند و أمنية علاوي
التصميم: سارة رجائي (ستوديو مُستحفظان)
حقوق ملكية الصور: (Getty Images)

التصنيف بحسب الموضوعات: النساء / التمييز على أساس النوع الإجتماعي / الإنتهاكات على أساس النوع الإجتماعي / إدماج النوع الإجتماعي / إعلاميين/ات / التنميط المتحيز على أساس النوع الإجتماعي / الإنتقالات
التصنيف بحسب المواقع الجغرافية: البلدان المتوسطية / شمال إفريقيا / الشرق الأوسط

تم نشر هذه الملاحق بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون التنموي الدولي والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية والوكالة الدولية السويدية للتعاون التنموي

إن الآراء التي تعبر عنها هذه الملاحق لا تمثل وجهة النظر الرسمية للإتحاد الأوروبي أو الوكالة الإسبانية للتعاون التنموي الدولي أو الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية أو الوكالة الدولية السويدية للتعاون التنموي.

الملاحق التابعة لدليل «أين النساء؟» دليل عملي للإعلاميين والإعلاميات حول تغطية المراحل الإنتقالية في العالم العربي.

الدليل الإعلامي والنوع الاجتماعي الصادر عن الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان بعنوان «أين النساء؟ دليل عملي للإعلاميين والإعلاميات حول تغطية المراحل الانتقالية في العالم العربي»،[1] هو دليل مصمم للعاملين/ات في المجال الإعلامي من صحفيين/ات ومحررين/ات ومدونين/ات ومنتجي/ات برامج إعلامية. يوفر هذا الدليل العملي أفكاراً شيّقة حول زوايا جديدة للتغطية الإعلامية للمراحل الانتقالية الجارية حالياً في العالم العربي في أعقاب الثورات والانتفاضات والإصلاحات التي بدأت عام ٢٠١١. ويمثل الدليل وسيلة ممتازة لتزويدكم/ن بنصائح مفيدة وإرشادات تذكيرية بشأن المساواة بين الجنسين ينبغي أخذها بالاعتبار عندما تكتبون/تكتبن موضوعاتكم/ن الإعلامية حول الانتهاكات والحكومات والانتخابات والدساتير. تمت كتابة الدليل بلغة بسيطة وواضحة، وهو يقدم مقترحات حول كيفية توسيع شبكة المعارف والاتصال الخاصة بكم/ن، كما يوفر موارد وروابط مهمة يمكنكم/ن الحصول منها على مدخلات مفيدة لعملكم/ن الإعلامي.

إذا أثار دليل «أين النساء؟» اهتمامكم/ن في التغطية الإعلامية المراعية للنوع الاجتماعي، فنحن نأمل أن تعتبروه /تعتبرنه كبدايةٍ محفِّزة. لقد صمّمنا الملاحق التالية لرفدكم/ن بمعلومات وأفكارٍ وأمثلة إضافيةٍ وأكثر تعمقاً حول العمل الإعلامي والنوع الاجتماعي:

الملحق الأول يجيب على السؤال: لماذا ينبغي إدماج النوع الاجتماعي في الإعلام إبان مراحل الانتقال السياسي؟

الملحق الثاني يورد قائمة مرجعية لصورة النساء في الإعلام إبان المراحل الانتقالية.

الملحق الثالث يسلط الضوء على الصور النمطية المتحيزة جنسياً في الإعلام – ويضرب أمثلة لكيفية تحديها.

الملحق الرابع يبين الالتزامات القانونية المتعلقة بإدماج النوع الاجتماعي وحقوق النساء في الإعلام.

الملحق الخامس يقدم لمحةً عامة موجزة بحسب البلدان (تونس ومصر وليبيا وسوريا) عن النساء في الثورات والتحديات التي تواجههن في المراحل الانتقالية.

١ http://www.euromedrights.org/ara/archives/20780

الملحق الأول

لماذا ينبغي إدماج النوع الاجتماعي في الإعلام إبان مراحل الانتقال السياسي: إسماع أصوات النساء

دور النساء في الدول العربية

يُعتبر غياب النساء عن المناقشات بشأن المستقبل في أعقاب الانتفاضات العربية المنادية بالديمقراطية وحقوق الإنسان رقابةً إعلاميةً فعلية على وجهات نظر ما يزيد على نصف المجتمع. يعلم الجميع أن النساء اضطلعن بدور هام في ثورات الربيع العربي، غير أن مشاركتهن وآراءهن ، تعرضت للتهميش في أعقاب تلك الثورات، في المناقشات الدائرة بشأن المستقبل وفي الكثير من التغطيات الإعلامية.

ما هو الدور الذي أدته النساء في الثورات العربية وفي المراحل الانتقالية؟

تحدّت النساء الصور النمطية التي تصورهن على أنهن ضحايا للأنظمة البطريركية المستبدة، وجعلن من حضورهن سمةً أساسيةً من سمات الانتفاضات العربية وعلى الخطوط الأمامية وكذلك في أدوار داعمة. فقد سارت النساء في التظاهرات ونادين بالشعارات وقمن بالتنظيم ووفرن الدعم الطبي وجمعن الأموال وكتبن مدونات وأدّين دور متحدثات رسميات وعملن على تهريب الذخائر وشاركن في إضرابات عن الطعام وعملن على حماية أسرهن وعانين من الإساءات والضرب والركل والاغتصاب والتعذيب. كما دفعت بعضهن حياتهن ثمناً لأدوارهن الفاعلة.

النساء ومواقع التواصل الاجتماعي

استخدم الرجال والنساء خلال الانتفاضات والعمليات الانتقالية مواقع التواصل الاجتماعي والمدونات كمنبر يتحدثون/ يتحدثن منه بحرية ضد القمع والظلم. وقد فازت بالجائزة السنوية السابعة لأفضل المدونات المقدمة من إذاعة دويتشه فيله المدونة المصرية إيمان هاشم صاحبة مدونة 'ثورة البنفسج' التي تتناول فيها قضايا تتعلق بمصر في مرحلة ما بعد الثورة. كما تم أيضاً تصنيف المدونات التالية أسماءهن كأفضل مدونات في العالم: المدونة السورية شيرين الحايك صاحبة مدونة «طباشير»، والصحفية المصرية منى الطحاوي التي تتناول في مدونتها السياسة والثقافة في العالم العربي، ولينا بن مهيني صاحبة مدونة 'فتاة تونسية' التي تنشرها باللغات الفرنسية والعربية الإنجليزية، وتتناول فيها السياسة والنشاط الاجتماعي. وقد تنقلت المدونة لينا في جميع أنحاء تونس لتوثيق الاحتجاجات في مدونتها ونشرت صوراً للقتلى والجرحى.[٢]

٢ سامية عياش، الاثنين ٩ أيار/مايو ٢٠١١ الشبكة العربية العالمية http://www.english.globalarabnetwork.com/2011050910906/Media/arab-women-bloggers-in-the-era-of-transitions-the-power-of-new-media-at-work.html

لقد أطلقت مواقع التواصل الاجتماعي والهواتف المحمولة ثورة عربية في عقول النساء وحياتهن. وكتبت المدونة يوركيري (Yorikiri): «كان انتشار الهواتف المحمولة خطوة أولى كبيرة – فقد أصبح بإمكان النساء أخيراً الحصول على بعض الخصوصية ضمن العائلات المصمِّمة على التحكم والسيطرة. ولكن مواقع التواصل الاجتماعي كانت اختراقاً بحق. ففي المجتمع الذي يعيش فيه الرجال والنساء بصفة منفصلة، حتى أنهم لايرون بعضهم ، أصبح من الممكن لهم أن يتحدثوا معاً باستخدام الإنترنت، كما أصبح بإمكانهم تبادل الأفكار والصور، وكان الأمر يشبه تسونامي اجتماعية. وإلى متى يمكنك المطالبة بوجوب حصول النساء على موافقة من الرجال من أجل السفر إلى الخارج، عندما يكون بإمكان صديقاتهن على الإنترنت السفر بحرية؟ وإلى متى يمكنك المطالبة بمنع النساء من دراسة الطب أو ممارسة أي عمل آخر لأن ذلك لن يترك لهن سوى وقتاً قليلاً للعناية بأطفالهن وخدمة أزواجهن؟».[٣]

استخدمت النساء مواقع التواصل الاجتماعي أثناء المراحل الانتقالية لرفع مستوى الوعي بشأن الإساءات التي يعانين منها. وقد لاقت حملة صوت المرأة الليبية بشأن الإساءات النفسية استجابةً كبيرةً جداً.[٤]

ما هي التحديات التي تواجهها النساء؟

إيصال أصوات النساء

«خلال الفترة التي تبعت الثورات مباشرةً كان هناك اهتمام كبير بحقوق النساء، ولكن حالياً بالكاد تجد أي اهتمام بحقوق النساء ومشاركتهن». ربيعة ناصري.[٥]

أما أهم تحدي يواجه النساء، فهو إسماع أصواتهن في النقاشات الدائرة. لقد وجهت البلدان في فترة ما بعد الثورات اهتمامها إلى إجراء انتخابات وتشكيل حكومات ومجالس نيابية جديدة وتعديل التشريعات بما فيها قوانين الأسرة وصياغة دساتير جديدة وإصلاح الأجهزة الأمنية. وتبدو الحوارات العامة وعملية اتخاذ القرار في الإعلام مقتصرةً على الرجال.

٣ http://yorikirii.blogspot.com/2011/05/real-arab-revolution.html

٤ http://www.youtube.com/watch?v=sMhwf7xFPPo&feature=youtu.be

٥ ربيعة ناصري، ناشطة مغربية في مجال حقوق النساء والرئيسة السابقة للجمعية الديمقراطية لنساء المغرب.

وقد تم عمداً ربط حقوق النساء بالدكتاتوريات القديمة، سعياً لجعل أي نقاش حول تكافؤ الفرص للنساء من المواضيع غير المقبولة اجتماعياً. وتقول المحامية أحلام بلحاج، رئيسة الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، «يعود ذلك جزئياً إلى الطريقة التي استغل فيها النظام السابق حقوق النساء، ومن جانب آخر يمثل هذا الأمر تنازلاً للإسلاميين. هناك غياب لأي حوار بشأن حقوق النساء، ولا سيما فيما يتعلق بالدفع بحقوق النساء إلى الأمام».[٦]

وفي ذروة الثورات، رحب الرجال بالنساء كشريكات في الكفاح من أجل الديمقراطية. ولكن حال الإطاحة بالأنظمة الدكتاتورية، اختفت النساء مجدداً.

ولكن كيف حدث ذلك؟

- **الحكومات الانتقالية والحكومات الجديدة**

  سيطر الرجال على تشكيلة الحكومات الانتقالية والحكومات الجديدة بعد الثورات. ولم تُتح للنساء سوى فرصة ضئيلة للمشاركة.

- **أصبح الدين والسياسة منضفرين على نحو وثيق**

  أدى اكتساح حزب النهضة في تونس وحزب الإخوان المسلمين وحزب النور السلفي في مصر للانتخابات التشريعية إلى إثارة مخاوف بين العديد من النساء بشأن التبعات السلبية التي ستنشأ على حقوق النساء والمساواة بين الجنسين، خصوصاً ما يتعلق بقوانين الأسرة. وعلى سبيل المثال، عاد جدل لصالح تعدد الزوجات ليظهر من جديد على جدول الأعمال بعد غياب استمر لأعوام عديدة.[٧]

- **التوازن بين الجنسين في الانتخابات وفي الميدان السياسي**

  سادت خلال الانتخابات التي تلت الثورات ممارسات تقليدية تحابي المرشحين الرجال. فقد وضعت معظم الأحزاب السياسية أسماء النساء في نهاية قوائم

٦ http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/08/201181617052432756.html

٧ http://www.economist.com/node/21532256?frsc=dg%7Ca

مرشحيها في الانتخابات البرلمانية، ولذا لم يتمتعن بأي فرصة للفوز، أو أنها أدرجت أسماء مرشحات نساء في دوائر انتخابية لا يمكنهن الفوز فيها. وإذا لم يتم انتخاب عدد كافٍ من النساء فسيُحرمن من أن يكون لهن صوت في تحديد الإصلاحات الدستورية والتشريعات التي تهم مستقبل بلدانهن.

لماذا ينبغي إدراج حقوق النساء في الدساتير؟

حالما يكفل الدستور حقوق النساء فيمكن حينها الكفاح من أجل احترام هذه الحقوق عبر الدعاوى القضائية خلال السنوات التالية. ويتمثل أحد التحديات في جميع البلدان في كيفية تكريس حقوق الإنسان للنساء. ففي معظم الدول العربية ترث المرأة نصف ما يرثه الرجل. ويمكن للزوج أن يطلق زوجته بدقائق أمام موظف مدني، أما المرأة فعليها الخوض في إجراءات قضائية طويلة إذا ما أرادت الحصول على الطلاق. كما أن المرأة التي تتزوج مرة أخرى تفقد حقها في الوصاية على أطفالها.

ما هي الفرص؟

«النساء العربيات اللاتي خاطرن بأمنهن هن البطلات الحقيقيات. وكل امرأة منهن تجلعنا نتبيّن أن التغيير ممكن. ولكن لن يكون الأمر سهلاً. وربما يكون هذا هو أهم رسالة تخرج من الربيع العربي. وتحاول النساء التأثير على أولئك الذين يسيطرون على الحكومات الفاسدة وتغييرهم». المدونة ليز آنزيا.[٨]

تقاوم النساء هذا الوضع. وثمة عدد متزايد على نحو مطّرد من منظمات المجتمع المدني ومواقع التواصل الاجتماعي التي توفر فرصاً لتحقيق التقدم في مجال المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. كما توفر المنظمات النسائية مصادر مفيدة لا تضاهى للصحفيين/ات الراغبين/ات بمواكبة التطورات اليومية. ويجب أن تشكل هذه المنظمات جزءاً مهماً من قائمة الاتصالات لأي صحفي/ة.

ومن الممكن أيضاً أن نلاحظ استعادة الناس للثقة بأنفسهم في البلدان العربية، وينبغي تسخير هذه الثقة من أجل الابتعاد عن التصورات الخاطئة بأن المساواة بين الجنسين وحقوق النساء هي مفاهيم غربية.

٨ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، http://vitalvoices.org/blog/2012/01/womens-voices-arab-spring-lys-anzia

الملحق الثاني

صورة النساء في الإعلام إبان المراحل الانتقالية

أعلـى

مَن يحدد أجندة التغطية الإخبارية؟

بوصفك صحفياً/ةً أو مدوناً/ةً، فإنك أنت من يحدد أجندة التغطية الإخبارية. ولكن في الشرق الأوسط، نجد أن ١٠ بالمائة فقط من القصص الإخبارية تمثل أصوات النساء، و ٢ بالمائة فقط من القصص الإخبارية تسلط الضوء على قضايا المساواة بين الجنسين.[٩]

أجندة التغطية الإخبارية تعتمد على خيارك أنت فيما يتعلق بما يلي:

- ✓ كيفية تغطية المواضيع الإخبارية؛
- ✓ ما الذي تعتبره/تعتبرينه أمراً مهماً (وما الذي تعتبره/تعتبرينه غير مهم)؛
- ✓ من الذين تقابلهم ومن اللواتي تقابلينهن في إطار التغطية الإخبارية؛
- ✓ من الذين تدعوهم ومن اللواتي تدعوهن للمشاركة في برنامجك التلفزيوني أو الإذاعي؛
- ✓ خيارك للصور التي ستستخدمها لتوضيح الموضوع الإخباري؛
- ✓ قرارك بشأن مكان نشر الموضوع الإخباري (في أي صفحة، أو في أي تسلسل في التغطية الإخبارية عبر التلفزيون أو الإذاعة).

٩ المشروع الدولي لرصد الإعلام في الشرق الأوسط للعام ٢٠١٠ - http://www.whomakesthenews.org/images/stories/restricted/regional/Middle_%20East.pdf

الملحق الثالث

الصور النمطية المتحيزة جنسياً في الإعلام – طُرق تحديها

أعلـى

ثمة العديد من النساء يشتكين من الطريقة السلبية التي تستخدمها وسائل الإعلام التقليدية في تصويرهن، إذ أنها كثيراً ما تشيء النساء أو تجسدهن وتصورهن 'كسلعة'. كما يقال أن هنالك إزدياد في الصور العنيفة والإباحية للنساء. وفي عام ٢٠٠٥ أشار تقرير إلى أن تصوير أجساد النساء كسلعة جنسية أو وسيلة للإثارة الجنسية هو الاستخدام الأكبر للصور في وسائل الإعلام العربية، ويتبعها صور لنساء في ظروف لاأخلاقية من ناحية ما. ومن بين الصور السلبية الأخرى تصوير النساء كأميات ويتمتعن بمقدرة فكرية محدودة وقليلات الخبرة وماديات وانتهازيات وضعيفات أو معتمدات على غيرهن.[١٠]

ويتمثل أحد التصورات الشائعة لدى المحررين/ات والصحفيين/ات ومقدمي/ات البرامج الحوارية في الافتراض بأن «الخبراء» والمحللين السياسيين هم في الغالب من الرجال. ويمكن أحياناً دعوة عدد قليل من النساء للمشاركة كممثلات للسلطة أو كخبيرات في برامج تلفزيونية وإذاعية وفي الصحافة ولكن ليس على قدر كافٍ لتغيير هذا التصور المتحيز بشأن المهارات السياسية للنساء وخبراتهن. وقد عمل المشروع العالمي لرصد الإعلام في العام ٢٠١٠ على مسح القصص الإخبارية في الشرق الأوسط، وما يثير الصدمة أنه وجد أن ٨٠ بالمائة من الخبراء الذين تمت دعوتهم للمشاركة في برامج تلفزيونية وإذاعية كانوا من الرجال كما أن ما يقارب ٩٠ بالمائة من المتحدثين الرسميين هم من الرجال أيضاً.

الصور المرئية يمكن أن تكرّس الصور النمطية

تمحورت الصور المرئية المستخدمة في الصحف والمحطات التفزيونية خلال الانتفاضة الليبية حول موضوع الثوار الرجال الجاثمين في المركبات القتالية وهم يحملون بنادق وقاذفات قنابل. وقد تواصلت هذه الصور التي تتمحور حول الرجال أثناء المرحلة الانتقالية. ولكن في واقع الأمر، أدت النساء الليبيات أدوار عديدة في الثورة.

على سبيل المثال، عنوان هذا الرسم الكاريكاتيري هو «هل يعرف أحد هنا كيف يصلح دولة؟» وهو للأسف دون قصد يكرّس المفهوم بأن الرجال فقط هم من سيقررون بشأن بناء المؤسسات المستقبلية للدولة.[١١]

Chappatte in "International Herald Tribune" - © www.globecartoon.com

١٠ الإعلام العربي من منظور النوع الاجتماعي: المؤلف يستند إلى نتائج ثلاثة تقارير منشورة في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٥. www.arabwomanmedia.net/en/index.php?option=com_content&task=view&id=163&Itemid=185

١١ http://monde-arabe.arte.tv/en/patrick-chappatte-free-libya-3/chappatte_article-3

الصورة النمطية السائدة في وسائل الإعلام في الشرق الأوسط

يوضح المشروع العالمي لرصد الإعلام تصوير الرجال والنساء في وسائل الإعلام الإخبارية حول العالم استناداً إلى دراسة عينات عشوائية في تواريخ معينة. وفي عام ٢٠١٠، شارك ١٠٨ بلدان في دراسة «من يصنع الأخبار؟» وقد تعاون مركز وسائل الاتصال الملائمة من أجل التنمية مع الهيئة الإنجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية لتنسيق المشاركة في المشروع العالمي لرصد الأخبار في الشرق الأوسط للعام ٢٠١٠. أظهرت نتائج المشروع أن معظم الأخبار في الشرق الأوسط تعزز الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي، إذ كانت ٨١ بالمائة من الموضوعات الإخبارية تكرس الصور النمطية، في حين أن ١٤ بالمائة منها لم تتحدى أو تدعم الصورة النمطية، وكانت ٤ بالمائة فقط منها تتحدى الصور النمطية. وكان من بين المواضيع الإخبارية الرئيسية التي تكرس الصورة النمطية المبنية على النوع الاجتماعي في مجال الاقتصاد (٨٣ بالمائة) والسياسة/الحكومة (٨١ بالمائة) والجريمة/ العنف (٧٨ بالمائة) والمجال الاجتماعي/القانوني (٧٢ بالمائة).[١٢]

تحدّي الصور النمطية

يمكنك أن تبدأ/تبدئين بالنظر إلى مؤسستك الإعلامية.

مَن يتحكم بالأخبار والشؤون الراهنة والأجندة السياسية في مؤسستك الإعلامية؟
من يحدد أجندة الإعلام؟ هل تمثل أولويات الرجال أم أولويات النساء؟

هل يساهم الرجال والنساء بمدخلات متساوية في محطتك التلفزيونية/محطتك الإذاعية/صحيفتك؟ تبلغ نسبة المراسلات الصحفيات ٣٣ بالمائة من مجموع المراسلين الصحفيين في الشرق الأوسط. ووفقاً للمشروع العالمي لرصد الإعلام، فإن الأخبار التي توردها الصحفيات من المرجح أن تتحدى الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي أكثر من الأخبار التي يوردها الصحفيون الرجال.[١٣]

١٢ http://www.whomakesthenews.org/images/stories/restricted/regional/Middle_%20East.pdf

١٣ http://www.whomakesthenews.org/images/stories/restricted/regional/Middle_%20East.pdf

ما هو الدور الذي يؤديه الإعلام؟

يمكن للإعلام أن يكون حافزاً للتصوير الإيجابي للنساء

لقد أظهرت وسائل الإعلام العامة ومواقع التواصل الاجتماعي صوراً مؤثرة لنساء من جميع الأعمار ويرتدين كافة أنواع الألبسة، في مسيرات تطالب بتغيير أنظمة الحكم وإنهاء القمع والإفراج عن المعتقلين. وقد شاهد/سمع العالم عبر المدونات والتلفزيونات وموقع فيسبوك والإذاعات والصحافة المطبوعة نساء يلقين خطابات أمام الحشود ويعالجن المصابين ويطعمن المتظاهرين/ات ويوفرن العناية الصحية والطبية في الاعتصامات في القاهرة وللثوار في ليبيا وتونس، وفي شوارع سوريا.

يمكن لوسائل الإعلام أن تكون قناة للتصورات المتحيزة ووجهات النظر الضيقة

ثمة العديد من الصحفيين/ات يعملون/يعملن في سياقات تنتشر فيها الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي.

تستخدم مديريات الدعاية الحكومية والحركات السياسية المرتبطة بالجماعات الدينية المتطرفة صوراً نمطية للنساء كوسيلة لإثارة الرأي العام. وقد تم استخدام بعض وسائل الإعلام ومدونات الجماعات المتطرفة ومواقع على الإنترنت للحث على العنف والتحرش بالنساء المتظاهرات ولنبذ النساء التقدميات اللاتي لا يخضعن لقواعد لباس وسلوك محددة. وخلال المرحلة التي سبقت الانتخابات تم استهداف النساء التقدميات بالاستهزاء أو العنف (الجنسي). (وعلى الجانب الآخر روجت بعض وسائل الإعلام التحررية صوراً نمطية للنساء اللاتي قررن دعم الجماعات الإسلامية بأنهن مجبرات على فعل ذلك أو جاهلات...إلخ).

يمكن للصور النمطية أن تكون سلاحاً خطيراً، وليس فقط في الإعلام. ففي أيار/مايو ٢٠١١ سعى أحد كبار القادة العسكريين المصريين إلى تبرير فحوص العذرية التي فرضت على بعض النساء المتظاهرات، بأن وصفهن بأنهن ينتمين إلى مجموعة لا تستحق الاحترام ذاته الذي تستحقه سائر النساء. وقد كشف المسؤول العسكري عن توجه مثير للقلق إذ قال: «البنات اللاتي تم اعتقالهن لسن كبناتك أو بناتي، بل هن بنات بقين في الخيام مع المتظاهرين الرجال في ميدان التحرير».[١٤]

١٤ http://www.economist.com/node/21532256

يمكن لوسائل الإعلام جعل النساء يختفين وكأن الأمر سحر!

ليست التغطية الصحفية المتحيزة فقط هي ما يضر النساء، بل يمكن لغياب التغطية الصحفية أن يتسبب بضرر مساوٍ.

مثال من تونس – وسائل الإعلام تتجاهل النساء في المرحلة الانتقالية

تقول فايزة اسكندراني، وهي مؤسسة منظمة مجتمع مدني تدعى 'المساواة والمناصفة' تشكلت بعد الثورة، إن الناشطات اللاتي يدافعن عن حقوق النساء في تونس يواجهن رد فعل محافظ يعمل على إقصاء وجهات النظر الأخرى من وسائل الإعلام. «من الصعب جداً علينا نحن النساء أن نتمكن من إيصال أصواتنا، سواء أكان ذلك في التلفزيون أم في الإذاعة».[١٥]

سؤال: كيف يمكن الإعلام دعم وتعزيز أدوار النساء في المراحل الانتقالية؟

إظهار النساء في التغطية الصحفية يمثل بداية جيدة.

عندما يقوم الصحفيون/ات والمدونون/ات بإيصال رسائل حول المشاركة السياسية وحقوق الإنسان للنساء والعنف القائم على النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، فإن هذه الموضوعات تصبح مفهومة ومقبولة ويتم تناولها على نحو أفضل في الحوارات المعنية بالسياسات العامة مما يساهم في تحقيق الأهداف العامة المتمثلة في تحقيق التنمية واحترام حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية.

١٥ http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/08/201181617052432756.html

ويمكن للإعلام أن يدعم ويعزز أدوار النساء في المراحل الانتقالية من خلال إدراج قضايا النساء في التغطية الإعلامية العامة حول كافة القضايا السياسية. وعندما تغيب النساء عن التغطية الصحفية، فيجب التساؤل «أين ذهبت كل النساء؟»

كتب الصحفي تانجي سالون مقالاً بعنوان «أين ذهبت جميع النساء؟» تناول فيه الانتخابات المصرية لعام ٢٠١١. وقال فيه: «توزيع المقاعد حسب الأصوات النسبية لن يتيح لأية امرأة الانضمام للمجلس، فيما عدا مواقع هامشية. لم يشعر أي حزب أن من الملائم ضم أكثر من امرأة واحدة أو اثنتين (وهي الحصة التي يفرضها القانون) على القوائم الانتخابية، وغالباً كانت أسماء النساء على القائمة في مواقع يصعب الفوز بها ... لقد اعتقدنا أن الثورة (التي شاركت بها النساء بأعداد غفيرة وفي المواقع الأمامية) كانت ستغير نظرة الجماهير. ولكن هذا لم يحدث. ولا حتى الثوريون الشباب استغلوا الفرصة. فمنذ الاجتماعات الأولى التي تلت سقوط نظام مبارك تم تهميش النساء في عملية صنع القرارات، مما أثار سخط الذين كافحوا من أجل المساواة».[١٦]

الإقرار بالأدوار المتعددة للنساء

«دور المرأة في ليبيا، هي المسلمة والأم والجندية والمتظاهرة والصحفية والمتطوعة والمواطنة». هذا كان عنوان مقال نشرته صحيفة معارضة، حيث أقرت بالأدوار الإيجابية التي أدتها النساء أثناء الانتفاضة ضد القذافي.

يمكن للإعلام أن يساعد في الإقرار بالأدوار المتعددة للنساء وبأسلوب إيجابي. ففي أوقات النزاعات والثورات، تتغير الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي بسرعة.

١٦ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، http://monde-arabe.arte.tv/en/tangi-salaun-where-have-all-the-women-gone/

ملخص للكيفية التي تغيرت فيها الأدوار المرتبطة بالنوع الاجتماعي أثناء الانتفاضات

- أصبحت النساء قائدات في الحملات المنادية بالديمقراطية وإحلال السلام وكذلك كناطقات باسم المنظمات الشعبية
- أصبحت النساء مقاتلات وأدّين وظائف دعم أساسية أثناء الانتفاضة (مثل توفير المواد الطبية وجمع التمويل وجمع المعلومات الاستخبارية والاتصال والتعبئة وتهريب الذخائر)
- أصبحت النساء معيلات للأسر – ككاسبات عيش وحاميات لأسرهن
- أصبح الرجال مقاتلين وذهبوا بعيداً للمشاركة في المعارك
- قدم الرجال والنساء الرعاية لأفراد الأسرة المصابين
- أصبح الرجال والنساء معتمدين/ات اجتماعياً واقتصادياً على المقاتلين السابقين
- أخذت النساء تقوم بأعمال كان يقوم بها الرجال
- أصبح بعض الرجال والنساء مهاجرين/ات ولاجئين/ات
- أصبح بعض الرجال والنساء أرامل
- تعرض بعض الرجال والنساء للتعذيب والاغتصاب

الملحق الرابع

الالتزامات القانونية المتعلقة بإدماج النوع الإجتماعي و حقوق النساء في الإعلام

أعلـى

ثمة التزامات دولية وإقليمية على وسائل الإعلام بخصوص المساواة بين الجنسين، وإن يكن هذا الأمر غير معروف على نطاق واسع.

الالتزامات الدولية والإقليمية بتحقيق المساواة بين الجنسين في الإعلام

الإلتزامات الدولية

❱ اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)

تدعو المادة ٥ من الاتفاقية والمتعلقة بالتنميط القائم على الأدوار المرتبطة بالجنس والتحيزات إلى اتخاذ:
«جميع التدابير المناسبة لتحقيق ما يلي: تغيير الأنماط الاجتماعية والثقافية لسلوك الرجل والمرأة، بهدف تحقيق القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين، أو على أي أدوار نمطية للرجل والمرأة».[١٧]

❱ منهاج عمل بيجين[١٨] المنبثق عن الأمم المتحدة والصادر في عام ١٩٩٥

حدد منهاج عمل بيجين المنبثق عن الأمم المتحدة (الذي أقرته الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في مؤتمر الأمم المتحدة العالمي الرابع المعني بالمرأة والمنعقد في بيجين) موضوع النساء والإعلام كواحدٍ من ١٢ مجالات إهتمام رئيسية. وينصّ منهاج عمل بيجين على أن استخدام الصور النمطية المبنية على النوع الاجتماعي في الإعلان عبر

١٧ http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm

١٨ وثيقة المخرجات الصادرة في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠٠٠ والتي تحتوي على إعلان سياسي وعلى «الإجراءات والمبادرات الأخرى الكفيلة بتنفيذ منهاج عمل بيجين» http://www.un.org/News/Press/docs/2000/20000610.ga9725.doc.html

وسائل الإعلام يمثل أحد عوامل اللامساواة التي تؤثر في نظرة الناس إلى المساواة بين الجنسين. ويؤكد منهاج عمل بيجين على أهمية توعية وسائل الإعلام من خلال التعليم واتباع توجيهات مسؤولة.[١٩]

الالتزامات الإقليمية

مسار اسطنبول مراكش

اجتمع عام ٢٠٠٦، في اسطنبول، وزراء دول الشراكة الأورو-متوسطية في المؤتمر الوزاري الأول حول تعزيز دور النساء في المجتمع، و تم إقرار نتائج إسطنبول.[٢٠] وقد أكد الوزراء في المؤتمر الوزاري الثاني في مراكش عام ٢٠٠٩ إلتزاماتهم وأقروا نتائج مراكش، والتي تنص على التالي:

«إن المشاركة المتساوية للنساء والرجال في جميع مجالات الحياة هي عنصر حاسم للديمقراطية. ولا يمكن لنساء المنطقة الأورو-متوسطية أن يتمكن من تحقيق طموحاتهن وتطلعاتهن، وبالتالي المساهمة في تحقيق منطقة مشتركة تنعم بالسلم والاستقرار والازدهار المشترك، إلا عبر شمول الجميع والأعمال الحاسمة. إن هذا الهدف، والذي يستند إلى جملة من الأمور من ضمنها الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، لا يمكن تحقيقه إلا بضمان التمتع الكامل بحقوق الإنسان لجميع النساء».

تنص نتائج مراكش على أن البلدان الشريكة سوف تتبنى «إجراءات لتحقيق المساواة بين الجنسين، ومنع كافة أشكال التمييز وضمان حماية حقوق النساء» بما في ذلك ما يلي:

١٩ http://www.un.org/womenwatch/daw/cedaw/text/econvention.htm صفحة ٩٩.

٢٠ http://eeas.europa.eu/euromed/women/docs/conclusions_1106.pdf

- مكافحة جميع أشكال الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي؛
- ضمان الإمكانية المتساوية في الحصول على التعليم والتدريب المهني بما في ذلك التقنيات المعلوماتية الجديدة؛
- تشجيع العرض المتوازن وغير القائم على الصور النمطية للنساء والرجال في الإعلام؛
- الإقرار بمشاركة النساء في الحوار بين الحضارات والتبادل الثقافي وتشجيع هذه المشاركة.[٢١]

سياسة الجوار الأوروبية

وُضِعت سياسة الجوار الأوروبية في عام ٢٠٠٤ بهدف تعزيز الازدهار والاستقرار والأمن للجميع. ويربط هذا الإطار الاتحاد الأوروبي بأقرب ١٦ جارٍ له، بمن فيهم الجزائر وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والأردن ولبنان وليبيا والمغرب وسوريا وتونس. وقد عمل برنامج يهدف إلى تحقيق المساواة بين الجنسين وممول من الاتحاد الأوروبي على إصدار دليل عملي حول «النساء والإعلام في المنطقة الأورو-متوسطية» من أجل تحسين تصوير النساء في الإعلام في المنطقة. ويتوفر الدليل باللغات الإنجليزية والفرنسية والعربية، ويعمل على تعزيز قدرات الإعلام من أجل تشجيع التصوير المتوازن للنساء وغير القائم على الصور النمطية في وسائل الإعلام في المنطقة الأورو-متوسطية. ويشمل الدليل مصادر إقليمية عربية وأورو-متوسطية بشأن المساواة بين الجنسين.[٢٢]

تشريعات الإتحاد الأوروبي ذات العلاقة

دخلت معاهدة لشبونة حيز النفاذ في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، وهي تتضمن التزامات بشأن إدماج النوع الاجتماعي، وينبغي أن يتم تنفيذها على نحو كامل في السياسات والبرامج الأوروبية المتصلة بالإعلام ومجتمع المعلومات.

٢١ http://eeas.europa.eu/euromed/women/docs/2009_11_conference_en.pdf، المادة ١ و ٤ و ٢٤، الفقرة ٣.

٢٢ http://www.enpi-info.eu/mainmed.php?id=496&id_type=9&lang_id=450&subject=12

ويحظر الأمر التنفيذي المعني بالخدمات الإعلامية السمعية والبصرية أي تمييز قائم على الجنس أو الأصل العرقي أو الإثني، أو الجنسية أو الدين أو المعتقد أو الإعاقة أو العمر أو التوجه الجنسي، في التواصل التجاري سواء في وسائل البث أو الفيديو.[٢٣]

الالتزامات الوطنية

قد توجد أيضاً خطط عمل وطنية خاصة بالمساواة بين الجنسين – و/أو التنميط في وسائل الإعلام يمكن الإشارة إليها.

٢٣ رأي حول «كسر الصور النمطية القائمة على النوع الاجتماعي في الإعلام»، انظر/ي http://ec.europa.eu/justice/Gender-equality/other-institutions/advisory-comittee/index_en.htm، المذكرة التنفيذية رقم ٢٠١٠/EU/١٣ الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي في ١٠ آذار/مارس ٢٠١٠ بشأن تنسيق الشروط المنصوص عليها في القانون والتعليمات والإجراءات الإدارية في الدول الأعضاء بخصوص خدمات الإعلام السمعية والبصرية. للاطلاع على نص المذكرة التنفيذية، انظر/ي: http://eur-lex.europa.eu/LexUriServ/LexUriServ.do?uri=OJ:L:2010:095:0001:01:EN:HTML

لمحةٌ عامة موجزة بحسب البلدان (تونس ومصر وليبيا وسوريا) عن النساء في الثورات والتحديات التي تواجههن في المراحل الانتقالية

أعلـى

تونـــس

النساء أثناء الثورة

كان يُنظر إلى تونس في مرحلة ما قبل الثورة على أنها تتبوأ موقعاً قيادياً في مجال حقوق النساء في المنطقة. فقد كان تعدد الزوجات محظوراً، كما تمتعت النساء بحق متساوي بالطلاق، إضافة إلى أن الإجهاض أمر قانوني، وثلثا عدد طلاب الجامعات من النساء. وكان القانون ينص على حصة للنساء في مجلس النواب تبلغ ٢٥ بالمائة على الأقل.

وعلى الرغم من توفّر هذه الحقوق القانونية، عانت النساء في ظل العهد الدكتاتوري من المخاوف والقمع ذاته الذي عانى منه الرجال. فمنذ البداية كانت النساء ناشطات جنباً إلى جنب مع الرجال في الانتفاضة التي أنهت حكم زين العابدين بن علي. إلا أن الإعلام لم يخصص سوى القليل من التغطية للدور الذي قامت به النساء. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١١ أشارت مقالة نشرت في موقع «مسلمة لرصد الإعلام» إلى أن الإعلام لم يذكر سوى القليل حول مشاركة النساء في الاحتجاجات في تونس، وحول النساء من ضحايا القمع الذي مارسته قوات الأمن، مثل المرأة التي أصيبت بالرصاص ولقيت حتفها في نابيول.[٢٤]

قارن أحد المدونين اللبنانيين بين الثورة التونسية وثورة الأرز اللبنانية التي أصحبت فيها صور الشابات التقدميات رمزاً بارزاً. وأشار إلى أن الثورة التونسية لم تولِ سوى أهمية ضئيلة لنشر صور النساء «المتحررات».

وفي نيسان/إبريل ٢٠١١، أعلن المجلس الوطني التونسي لحماية الثورة، وهو هيئة تشكلت للإشراف على العملية الانتقالية، أنه يجب تخصيص حصة تبلغ ٥٠ بالمائة للنساء من قوائم المرشحين عن الأحزاب. وبلغت نسبة النساء ٤٥ بالمائة من مجموع المقترعين الذين بلغ عددهم ٣,٨ مليون ناخب. وكان أكثر من نصف النساء اللاتي سجلن للاقتراع وبلغ عددهن الإجمالي ١,٧ مليون ناخبة، هن من الفئة العمرية ما بين ٢١ و ٣٠ عاماً.[٢٥]

٢٤ http://www.patheos.com/blogs/mmw/2011/01/women-in-tunisias-revolution/

٢٥ مقال بقلم ياسمين ريان، الجزيرة، ١١ أغسطس/آب ٢٠١١، http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/08/201181617052432756.html يمكنك متابعتها على تويتر: https://twitter.com/yasmineryan

المرحلة الانتقالية في تونس – أبرز التحديات الرئيسية أمام النساء

لم ترتقِ الانتخابات التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١ إلى مستوى التطلعات من ناحية المناصفة بين الجنسين. فقد بلغت نسبة النساء المنتخبات قبل الثورة ٢٦,٣ بالمائة وانخفضت بعد الثورة إلى ٢٢ بالمائة. وبلغ عدد النساء المنتخبات ٤٩ امرأة للجمعية الدستورية من مجموع ٢١٧ مقعداً.[٢٦]

وتخشى النساء حالياً من تراجع الحقوق التي كسبنها على مدار خمسة عقود بسبب مد التيار الاجتماعي المحافظ والذي أثار نقاشات حول مواضيع ظلت تعتبر من المحظورات، مثل قانون الأسرة وتعدد الزوجات والحجة بأنه ينبغي للنساء البقاء في المنازل من أجل حل مشكلة البطالة. وفاز حزب النهضة الإسلامي بالانتخابات إذ نال ٤١ بالمائة من الأصوات. وأعربت المحامية بشرى بلحاج حميدة عن قلقها من الخطاب الذي أخذ حزب النهضة يستخدمه عبر وسائل الإعلام التابعة له، مثل صحيفة 'الفجر' الناطقة باسم الحزب، وكذلك في سائر وسائل الإعلام بصفة عامة. وتقول: «ثمة جزء من هذا الخطاب يتوجه إلى التشهير بالتحرريين/ات والحداثيين/ات».[٢٧]

لقد أطلق التحالف الحكومي الذي يقوده حزب النهضة وعوداً بعدم فرض قواعد إسلامية متشددة على المجتمع؛ بيد أن السلفيين المتشددين ظلوا يمارسون الضغط على عدة جامعات في أنحاء متفرقة من البلاد لتحقيق مطالبهم. ومن الأمثلة على ذلك ما جرى في كلية الآداب والفنون والعلوم الإنسانية في جامعة منوبة في شمال تونس، حيث نظمت مجموعة من الطلاب السلفيين اعتصاماً لمدة تزيد عن شهر للمطالبة بالفصل بين الإناث والذكور في قاعات التدريس، وتخصيص غرف للصلاة، والسماح للنساء بارتداء النقاب.[٢٨]

٢٦ http://www.aljazeera.com/indepth/features/2011/08/201181617052432756.html

٢٧ http://saltspringnews.com/index.php?name=News&file=article&sid=21884

٢٨ http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/30911/World/Region/Tunisian-universities-face-pressure-from-salafists.aspx
http://english.ahram.org.eg/NewsContent/2/8/31065/World/Region/Police-brake-up-Salafist-sitin-at-Tunisias-Manouba.aspx

العنف المبني على النوع الاجتماعي

منذ تسلم حزب النهضة الإسلامي مقاليد السلطة بعد ثورة العام ٢٠١١، أعرب العديد من المراقبين ومن بينهم مجموعات معنية بحقوق النساء عن شجبهم لممارسات التحرش التي ارتكبتها الشرطة ضد النساء.[٢٩] وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، تعرضت امرأة للاغتصاب في داخل سيارة من قبل اثنين من عناصر الشرطة في تونس، في حين قام شرطي ثالث بتهديد خطيبها لابتزاز المال منه. وعندما قامت المرأة وخطيبها برفع شكوى ضد عناصر الشرطة، قامت السلطات باعتقال عناصر الشرطة بتهمة الاغتصاب والابتزاز، ولكن عناصر الشرطة هؤلاء اتهموا المرأة وخطيبها بممارسة سلوك غير أخلاقي.[٣٠]

أثارت هذه القضية سخطاً عاماً، وأعربت جماعات المجتمع المدني التونسية، بما في ذلك منظمات غير حكومية وشخصيات المعارضة، عن شجبها لتصرفات الشرطة. ووصفت المنظمات غير الحكومية، بما فيها الجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، الاتهامات الموجهة للمرأة وخطيبها بأنها «محاولة لتحويل الضحايا إلى متهمين»، وشككت «بجدية الالتزام الحكومي بتطبيق الخطة الوطنية لمكافحة العنف ضد النساء». كما أعرب تحالف للأحزاب اليسارية المعارضة عن شجبه لتصرفات الشرطة وطالب بسن قانون لحماية «الرجال التونسيين والنساء التونسيات من كافة أشكال العنف الجسدي والمعنوي والجنسي».[٣١] واستجاب الرئيس التونسي المنصف المرزوقي لعاصفة الاحتجاجات بأن قدم للمرأة اعتذاراً رسمياً من الدولة.[٣٢]

٢٩ http://www.lemonde.fr/tunisie/article/2012/10/02/violee-par-des-policiers-une-tunisienne-risque-d-etre-jugee-pour-atteinte-a-la-pudeur_1768888_1466522.html

٣٠ http://www.amnesty.org/en/news/tunisia-woman-allegedly-raped-police-may-face-jail-time-2012-09-27

٣١ http://english.ahram.org.eg/NewsContentPrint/2/0/54859/World/0/President-Marzouki-apologises-to-Tunisian-woman-ra.aspx

٣٢ http://www.bbc.co.uk/news/world-africa-19846926

مصـــر

النساء أثناء الثورة

«لقد فعلنا كل شيء، ولم يكن هناك أي فرق بين الرجال والنساء، فكلنا كنا هناك نلقي بالحجارة وننقل الموتى». الناشطة المصرية أسماء محفوظ.[٣٣]

«كامرأة في ميدان التحرير، شعرت فعلاً بأنني في بلد جديد، مصر جديدة. لقد سرت وسط آلاف الرجال ولم أتعرض لأية تحرشات، ولم أشعر بأي تهديد. وكانت بعض النساء يأتين وحيدات، في حين أتت أخريات مع أصدقاء أو مع أطفالهن وأزواجهن. كان الرجال في ميدان التحرير مهذبين ورحبوا بكل النساء اللاتي حضرن للمشاركة في الاحتجاجات. لقد تحدثت إلى نساء عديدات أمضين الليل في ميدان التحرير في العراء أو في الخيام إلى جانب رجال من غير أقاربهن. ولم تقل ولا أية واحدة منهن أنها شعرت بالتهديد بأي طريقة كانت. وبالنسبة للعديد من أولئك النساء، بما في ذلك أنا شخصياً، شكل هذا الغياب الكامل للتحرشات الجنسية مفاجأة – وفي الواقع أفادت دراسة مسحية أجراها المركز المصري لحقوق المرأة في عام ٢٠٠٨ أن ما لا يقل عن ٨٣ بالمائة من النساء المصريات تعرضن لتحرشات جنسية. لقد منحتنا تجربتنا في ميدان التحرير أملاً بأن هذا الوضع المحزن أخذ يتغير». الباحثة ياسمين مول، متخصصة في علم الإنسان وأعدت فيلماً تحت عنوان «نساء ميدان التحرير».[٣٤]

تقول التقديرات إن نسبة النساء بين المتظاهرين في ميدان التحرير بلغت ٤٠ بالمائة. إضافة إلى النشاطات التي قمن بها في تشجيع التظاهر والاحتجاج والعمل كمتحدثات رسميات، قامت النساء بتنظيم إمداد المتظاهرين بالطعام والبطانيات والمساعدة الطبية. وكان أحد سمات الثورة المصرية الحشد المتدرج للنساء العاديات اللاتي لم يشاركن في النشاطات السياسية من قبل. فقد اعتبرن أنفسهن عوامل تغيير من أجل مستقبل أفضل ومصر أفضل. وقامت النساء بتنظيم تظاهرة مليونية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة في عام ٢٠١١. وكان من بين المطالبات الرئيسية مساهمة النساء في إعداد الدستور الجديد والتغييرات التشريعية الخاصة بالمساواة بين الجنسين.[٣٥]

٣٣ http://www.economist.com/node/21532256

٣٤ http://blog.goethe.de/transit/archives/27-What-Do-Pictures-Want-Imaging-Women-in-the-Egyptian-Revolution.html

٣٥ http://www.guardian.co.uk/world/2011/mar/07/cairo-million-woman-march-called-for

العنف المبني على النوع الإجتماعي

وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١١ عاد/ت المتظاهرين/ات إلى ميدان التحرير لتجديد دعوتهم/ن للحرية والعدالة والمساواة. وقام الجيش باعتقال عشرات المتظاهرين/ات. وأورد نشطاء محليون إن النساء المعتقلات تعرضن للضرب وأجبرن على الخضوع «لفحص العذرية».[٣٦] كما تم تهديدهن بتوجيه اتهامات لهن بممارسة الدعارة إذا لم يكن عذارى.[٣٧] وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ انتشرت صور ومقاطع فيديو تظهر رجال الأمن يضربون امرأة (المرأة ذات الصدرية الزرقاء) ويجردونها من ملابسها، مما أصاب الرأي العام بصدمة، وأصبحت هذه الصورة من رموز المرحلة الانتقالية.[٣٨]

وصل العنف الجنسي ضد النساء مستويات مرعبة أثناء التظاهرات التي جرت احتفالاً بالذكرى السنوية الثانية لانطلاقة الثورة، وذلك في ميدان التحرير والمنطقة المحيطة به، وتم الإبلاغ عن حالات اغتصاب جماعي وتحرشات ضد النساء من الحشود. وقد سجلت المنظمات غير الحكومية المصرية ٢٣ حالة اغتصاب جماعي في يومي ٢٥ و ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣،[٣٩] ظلت تتوارد تقارير مستمرة حول العنف الجنسي خلال العامين الماضيين، وثمة دلائل تشير إلى أن الاعتداءات ضد النساء تتبع نمطاً محدداً. فالطبيعة المنظمة لحالات الاغتصاب الجماعي حيث يتبع الأسلوب نفسه إذ يتم عزل النساء عن الحشود، وتشتيت انتباه الأشخاص الذين يحاولون إنقاذهن من خلال تكليف أشخاص من المعتدين بالادعاء بأنهم مكلفون بحماية النساء، ثم دفع النساء إلى شوارع مهجورة حيث يتم اغتصابهن هناك،[٤٠] وهذا يدل على وجود استراتيجية سياسية واجتماعية مقصودة تهدف إلى تخويف النساء من المشاركة في النظام السياسي الجديد في مصر.[٤١]

٣٦ http://www.economist.com/node/21532256

٣٧ http://www.humanrightsfirst.org/

٣٨ http://news.nationalpost.com/2011/12/20/beating-of-blue-bra-woman-reignites-egyptian-protests/

٣٩ http://www.elaph.com/Web/news/2013/2/790260.html?entry=Egypt#sthash.WK4GkPvE.dpbs

٤٠ http://www.elaph.com/Web/news/2013/2/790260.html?entry=Egypt#sthash.WK4GkPvE.dpbs

٤١ http://www.france24.com/en/20130203-cairo-gang-rape-video-women-rights-protest-egypt-politics-tahrir-square

المساءلة

يتمثل أحد التحديات في كيفية فرض المساءلة للمسؤولين عن الانتهاكات. وقد شاركت آلاف النساء في تظاهرات احتجاجية ضد «فحوص العذرية» والضرب الوحشي الذي تعرضت له المرأة التي جردها الجنود من ملابسها. إلا أن النساء العضوات في حركة الإخوان المسلمين، والمعروفات باسم الأخوات، شجبن الاحتجاج. ووصفن النساء اللاتي شاركن في التظاهرة كعميلات للتدخل الأجنبي، وهو وصف عادة ما يستخدمه الجيش وجماعة الإخوان للانتقاص من النساء المشاركات في الاحتجاجات. يبدو أن تركة الإفلات من العقاب التي سادت خلال عهد الدكتاتور حسني مبارك وعهد المجلس الأعلى للقوات المسلحة يعاد تطبيقها في عهد حكومة محمد مرسي؛ فلغاية الآن، لم تشرع السلطات في أية تحقيقات ملائمة ولم يخضع أي من مرتكبي الاعتداءات للمساءلة عن تصرفاتهم.[٤٢]

الدستور وتشريع المساواة بين الجنسين

أحد التحديات الرئيسية هو كيفية وضع حقوق النساء وعدم التمييز والمساواة بين الجنسين على الأجندة الاجتماعية السياسية، حيث تغيب عنها هذه القضايا. لقد ساعدت السيدة الأولى السابقة، سوزان مبارك، في سنّ قانون لحظر تشويه الأعضاء التناسلية للإناث، وقانون للسماح للنساء بالعمل كقاضيات. وما زالت هذه القوانين سارية، إلا أنها أصبحت مهددة إذ تقوم بعض الجهات بالربط بين جمعيات حقوق المرأة والنظام السابق. وتقول هدى بدران، رئيسة رابطة المرأة العربية، أن هذا الأمر مؤسف بالفعل «فهذه القوانين ليست قوانين سوزان مبارك. وكل ما فعلته هو أنها وفرت دفعة بسيطة لإقرارها في النهاية، ولكننا نحن اللواتي قمنا بالعمل».[٤٣] لقد ظلت الجماعات الحقوقية النسائية ناشطة في توقيع الالتماسات وتنظيم المؤتمرات حول حقوق النساء في الدستور.

٤٢ http://www.amnesty.org/en/news/egypt-impunity-fuels-sexual-violence-2013-02-06; http://english.ahram.org.eg/NewsContent/1/64/72066/Egypt/Politics-/Torture-and-impunity-continue-in-Egypt-Amnesty-.aspx

٤٣ http://www.economist.com/node/21532256

كان أعضاء مجلس صياغة الدستور جميعهم من الرجال. وقد عززت وسائل الإعلام العربية (ربما من دون قصد) سيطرة الرجال على صياغة الدستور. على سبيل المثال، كتب هشام سالم مقالاً طويلاً بعنوان «العودة إلى سياسات الهوية» وبحث المقال في الجهات التي تدعم التعديلات الدستورية وتلك التي تعارضها. وتحدث عن الجماعات الدينية والجماعات العلمانية، ولكنه لم يتطرق أبداً للنساء.[٤٤]

أقرت الهيئة التأسيسية في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ النسخة النهائية للدستور الجديد الذي جعل الشريعة أحد المصادر الرئيسية للتشريع، وأهمل الحقوق المتساوية للنساء كمواطنات. وتنص ديباجة الدستور على «المساواة وتكافؤ الفرص بين الجميع: مواطنين ومواطنات؛ فلا تمييز ولا وساطة ولا محاباة في الحقوق والواجبات». بيد أن مواد الدستور لا تضمن عدم التمييز القائم على الجنس، وبالتالي يفقد مبدأ المساواة بين الرجال والنساء الوارد في ديباجة الدستور فاعليته.[٤٥] أما الإشارة الوحيدة لحقوق النساء في الدستور فترد في إطار الدين والأسرة.[٤٦]

الانتخابات

كانت أولى الخطوات التي قام بها القادة المصريون بعد سقوط نظام مبارك هي القرار الصادر في أيار/مايو ٢٠١١ بإلغاء الكوتا المخصصة للنساء المرشحات، والتي تم إقرارها في عام ١٩٧٩.[٤٧] وفي الانتخابات التي جرت بعد الثورة، ترشحت ٣٧٦ سيدة، وبلغت نسبتهن الثلث من مجموع المرشحين. وبالرغم من ذلك فقد انخفض عدد النساء في مجلس الشعب إلى ٩ من مجموع ٥٠٨ عضو في المجلس، مقارنة بـ ٦٨ امرأة في المجلس السابق. وهذا يعود جزئياً إلى إدراج قادة الأحزاب أسماء النساء في آخر قوائم الترشيحات بحيث كانت فرصتهن بالفوز شبه معدومة.[٤٨] وبعد الانتخابات الأولى فازت حركة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية بأكثر من ٧٠ بالمائة من مقاعد البرلمان.

٤٤ http://www.jadaliyya.com/pages/index/1728/reflections-on-egypt-after-march-19

٤٥ http://reliefweb.int/report/egypt/un-expert-group-encourages-review-egypt's-draft-constitution-concerning-equality-and

٤٦ http://www.amnesty.org/en/news/egypt-s-new-constitution-limits-fundamental-freedoms-and-ignores-rights-women-2012-11-30

٤٧ www.trust.org/trustlaw/news/egypts-women?-flock-to-vote-but-risk-lacking-Parliamentary-seats-campaigners.

٤٨ http://www.leaderpost.com/news/Post+revolution+Arab+women+movement+risk/5906862/story.html#ixzz1mjTwDyuq

ثمة نساء يسعين للمشاركة في الحياة السياسية بطريقتهن الخاصة. بدأت «جيجي» تستخدم كاميرا فيديو لتسجيل الفقر والظلم الاجتماعي في بلدها، وتقول «تريد النساء أن تُحترم حقوقهن فيما يتعلق بالطلاق وقضايا الأمومة والوصاية على الأطفال». وقد ترشحت الشخصية التلفزيونية بثينة كامل للمنافسة على منصب الرئيس، وتقول «لقد أتى أشخاص ليتحدثوا إليّ وقالوا 'هل يسمح القانون بأن تترشح امرأة للرئاسة؟' أنا آمل بأن أبدأ نزعة جديدة وأن أفتح باباً. وقد أرسلت لي فتاة تغريدة عبر موقع تويتر وقالت 'لقد منحتِنا فرصةً كي نحلم'».[٤٩]

بمناسبة الذكرى السنوية الأولى للثورة المصرية بثت محطة 'بي بي سي' مادة وثائقية ضمن برنامج 'نيوزنايت' وتضمنت تغطية شاملة حول النساء المصريات بعد مرور عام على الثورة. وأظهر جزء من البرنامج نساء من الإسكندرية يؤسسن «برلماناً نسائياً» بديلاً كرد فعل للعدد القليل من النساء اللاتي وصلن إلى البرلمان. وقد اجتذب هذا النشاط تغطيةً إعلامية دولية.[٥٠]

٤٩ http://www.latimes.com/news/nationworld/world/la-fg-egypt-women-20120215,0,7535689,full.story

٥٠ بي بي سي، المقدمة سو لويد روبرتس ١٥ فبراير/شباط ٢٠١٢.

ليبيـــا

النساء أثناء الثورة

«نهضت النساء بالدور الذي تؤديه الدولة، فقد كن يطعمن الناس ويصطحبونهم إلى المستشفيات، وكن ممرضات وطبيبات وممولات، فقد بعن ذهبهن، وقمن بنقل الأسلحة، وصنعن أسلحة في المنازل، وزودن الثوار بالمال». شهرزاد قبلان، معلمة وناشطة من بنغازي، وتقدم برنامجاً على تلفزيون ليبيا الحرة.[٥١]

النساء هن من أشعلن شرارة الانتفاضة ضد الدكتاتور معمر القذافي في ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١. فقد فتحت قوات الأمن الموالية للقذافي النيران على أمهات وشقيقات وزوجات وبنات كن يتظاهرن خارج سجن أبو سليم للمطالبة بمعرفة الحقيقة بشأن ما حدث لـ ١,٢٠٠ سجين أعدمهم القذافي في عام ١٩٩٦.

وأثناء الكفاح للإطاحة بالقذافي، قامت الكثير من النساء الليبيات في ليبيا بإيواء الثوار ونقل الأدوية والأسلحة وتوفير الدعم اللوجستي لقوات الناتو والقوات الثورية والعمل كمتحدثات لوسائل الإعلام. أما في المهجر فقد قامت العديد من النساء بجمع الأموال وإرسال الأدوية وكتابة المدونات والتغريدات على موقع تويتر وحشد التأييد. وتظهر مقاطع مصورة على موقع يوتيوب نساء ليبيات يتظاهرن في درنا للمطالبة بسقوط القذافي.[٥٢] قدمت الصحفية رنا جواد التي تدير برنامجاً في الخدمة العالمية لمحطة إذاعة 'بي بي سي' مادة بعنوان «حياكة في طرابلس» حول حركة المقاومة الليبية في الكفاح ضد القذافي، وقالت امرأة إنها عملت بصفة منتظمة على تهريب الذخائر في حقيبة اليد التي تحملها وكانت توصلها إلى الثوار.

المرحلة الانتقالية في ليبيا-أبرز التحديات الرئيسية أمام النساء

«أرسلت تغريدة من داخل مؤتمر 'صوت واحد' الذي عقد في ليبيا، وقلت إن الزعيم الانتقالي السابق، عبد الجليل، تعرض للتأنيب من النساء بسبب تعليقات بخصوص

٥١ http://www.tripolipost.com/articledetail.asp?c=1&i=7425

٥٢ http://www.youtube.com/watch?feature=player_detailpage&v=URoAm8NT6Ts

تعدد الزوجات. وقالت إحدى النساء إنها ستسعى لأن تصبح رئيسة وزراء ولن تطلب إذناً من أحد. ثمة امتعاض واضح بين النساء الليبيات. فقد لعبن دوراً رئيسياً في نجاح الثورة، إلا أن الحكومة التي تشكلت مؤخراً لم تعمل على تمثيلهن على نحو كافٍ في التعيينات السياسية، كما لم تشملهن في الوفود والاجتماعات رفيعة المستوى أو في أية أدوار أخرى لصناعة القرارات». من مقال نشرته الصحفية الليبية الإيرلندية فرح أبو شويشه لصحيفة 'آيريش تايمز'.[٥٣]

تشهد ليبيا حالة إعادة ولادة فيما يتعلق بمؤسسات الحكم وحقوق الإنسان. ولم تتضمن الحكومة الانتقالية أكثر من سيدتين في وقت واحد، رغم أن الحكومة تشكلت في أوقات متعددة من نحو ٣٠ إلى ٦٠ عضواً. وقد عملت النساء الليبيات أثناء المرحلة الانتقالية على حشد جهودهن، وشكلن منظمات غير حكومية، ونظمن مؤتمرات، وعقدن اجتماعات في أنحاء مختلفة من البلاد، وأسسن مراكز للنساء. كما قمن بنشاطات للدعوة وحشد التأييد إزاء المسؤولين والسياسيين الدوليين. استخدمت النساء بشكل رئيسي الإذاعة والتلفاز لنقل رسائلهن، وإلى حد ما البريد الإلكتروني والمواقع الإلكترونية وفيسبوك وسكايب من أجل تنسيق جهودهن للمناصرة.[٥٤]

وهن يطالبن بمشاركة النساء في وضع القوانين الجديدة للانتخابات والدستور الجديد والسياسات والتغييرات المطلوبة على المستوى الأساسي، مثل التصدي للعنف والتعامل مع الآثار النفسية التي تعاني منها النساء جراء فقدان أفراد من أسرهن.

الدستور والتشريعات الخاصة بالمساواة بين الجنسين

لتاريخ كتابة هذه السطور، لم يكن المؤتمر الوطني العام في ليبيا قد انتخب لجنة لصياغة الدستور الجديد، وذلك بسبب الانقسامات المتعلقة بطريقة اختيار أعضاء اللجنة؛ فبعض القوى تريد أن يقوم المؤتمر الوطني بتعيين اللجنة الدستورية، في حين تصر قوى أخرى على تشكيل اللجنة عبر عملية انتخابية.[٥٥]

٥٣ مؤتمر النساء «صوت واحد»، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١١.

٥٤ يُستخدم الإنترنت من قبل ٥,٥٪ من سكان ليبيا، و أقل من ٢٪ من قبل النساء.

٥٥ http://www.middle-east-online.com/english/?id=56320

قامت منظمة كرامة والمنبر النسائي الليبي بعقد دورة تدريبية خلال الفترة من ٣٠ آب/أغسطس إلى ١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في طرابلس تهدف إلى تطوير استراتيجيات النساء والشباب للتأثير على عملية صياغة الدستور. وقد شارك في الدورة ٣٧ من النشطاء الليبيين والليبيات وعضوين من المؤتمر الوطني العام. واتفق المشاركون/ات على توصيات موجهة للمؤتمر الوطني العام تتعلق بالمحافظة على استقلال لجنة صياغة الدستور، وأكدت على الحاجة إلى ضمان توفير مدخلات من الخبراء القانونيين والمجتمع المدني، إضافة إلى ضمان أن النساء يشكلن ٣٠ بالمائة على الأقل من أعضاء اللجنة.[٥٦]

الانتخابات

بعد سقوط القذافي، أنشأ المجلس الانتقالي الوطني الليبي لجنة لوضع قانون الانتخاب مؤلفة من أعضاء المجلس، وذلك سعياً لوضع أسس أول انتخابات ديمقراطية تجري في ليبيا منذ أكثر من ٤٠ عاماً.

وإذ لم يشارك المواطنون/ات الليبيون/ات في أي انتخابات سابقاً، فلم تكن لديهم/ن خبرة سابقة في العديد من جوانب العملية الانتخابية، مثلاً إتخاذ الإجراءات الإيجابية للنساء والأقليات (كوتا). وفي ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، أصدرت السلطات الليبية المسودة الأولى لقانون الانتخابات والذي نص على تخصيص كوتا تبلغ ١٠ بالمائة من مقاعد البرلمان للنساء. وقد ثارت احتجاجات عديدة على هذا النص، كما قامت منظمة صوت المرأة الليبية ومنظمات غير حكومية أخرى بجهود كبيرة وحشد التأييد ضد القانون.

تضمّن القانون أيضاً نصاً يمنع المواطنين الحاصلين على جنسيات مزدوجة بالترشح في الانتخابات، واعتبر العديد من المواطنين هذا الأمر بأنه غير عادل وجرت احتجاجات عديدة ضده نظمها أفراد ومنظمات غير حكومية. وقادت هذه الاحتجاجات إلى إصدار مسودة ثانية من مشروع القانون أُزيلت منها أي إشارة إلى تخصيص كوتا للنساء بذريعة أن «أغلبية الشعب الليبي لم يؤيد هذه الفكرة». إن هذا الزعم صحيح لسبب واحد فقط، وهو أن معظم المواطنين لم يدركوا ما هي الكوتا، كما استخدمت وسائل الإعلام عبارة الكوتا بطريقة سلبية.

٥٦ http://www.el-karama.org/content/libyan-activists-issue-recommendations-constitutional-drafting-process

وبعد التماسات واحتجاجات عديدة وتأسيس لجنة بديلة، تم إقرار نظام «القوائم المتداخلة» المنقولة جزئياً عن القانون التونسي، حيث تتضمن قوائم المرشحين أسماء رجال ونساء بالتناوب. وأتاح هذا النظام تضمين أسماء نساء أفقياً وعمودياً على قوائم الأحزاب حيث وصل عدد النساء إلى ٨٠ (من مجموع ٢٠٠ عضو). وتجدر الإشارة إلى أن نظام القائمة المتداخلة لم يُطبق على المقاعد المخصصة للانتخابات الفردية التي يبلغ عددها ١٢٠ مقعداً (وقد فازت امرأة واحدة بمقعد فردي).

وصل العدد الكلي للنساء المرشحات ٦٣٤ امرأة، كما بلغت نسبة النساء في القوائم الحزبية ٤٤ بالمائة من إجمالي عدد المرشحين، وتم انتخاب ٣٢ امرأة من القوائم الحزبية. في حين بلغت نسبة المرشحات عن المقاعد الفردية ٣ بالمائة فقط، بإجمالي بلغ ٨٩ مرشحة، حيث فازت امرأة واحدة بمقعد فردي في مدينة بني وليد.

تم انتخاب ٣٣ امرأة للبرلمان، مما يشكل نسبة مشجّعة بلغت ١٧ بالمائة. ومن الأمور المشجعة أيضاً أن عدد النساء الناخبات بلغ ١,٣ مليون ناخبة من المجموع الكلي للناخبين الذي بلغ ٢,٨ مليون ناخباً. وفي بلدة أوباري والتي تقع جنوب البلاد، بلغت نسبة المقترعات ٥١ بالمائة من إجمالي عدد المقترعين. وتمثل النسبة الكبيرة من النساء المسجلات للتصويت أمراً مهماً إذ دفع المرشحين الرجال الأفراد ومرشحي الأحزاب السياسية إلى إيلاء تركيز أكبر على قضايا النساء سعياً للحصول على أصواتهن. وقد تم تشجيع النساء على الإدلاء بأصواتهن، فقد تم تخصيص مراكز اقتراع للنساء لإتاحة المجال للنساء المحافظات بأن يدلين بأصواتهن براحة، كما كان تمثيل النساء قوياً بين موظفي مراكز الاقتراع وفرق المراقبة ووسائل الإعلام.

العنف القائم على النوع الاجتماعي

أوردت جمعيات خيرية ليبية أن عناصر من قوات القذافي قاموا باغتصاب نساء وبنات أمام آبائهن وأشقائهن، وذلك في غرب البلاد خصوصاً في مدن الزاوية ومصراتة وكذلك في مدينة أجدابيا في شرق البلاد. وكان من الصعب التحقق من عدد حالات العنف الجنسي أثناء النزاع، وزعم أطباء ليبيون بأن معظم الحالات ظلت غير مبلغ عنها بسبب الوصمة المرتبطة بالاغتصاب في البلاد.[٥٧]

٥٧ http://www.womenundersiegeproject.org/conflicts/profile/libya

أعد لويس مورينو أوكامبا، رئيس الادعاء العام السابق في المحكمة الجنائية الدولية، تقريراً عرضه على مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ وقال فيه «في حين أنه من المبكر الخروج باستنتاجات بشأن أرقام محددة، إلا أن المعلومات والأدلة المتوفرة في هذه المرحلة تشير إلى أن مئات حالات الاغتصاب قد حدثت أثناء النزاع».[٥٨]

بالرغم من تكهنات عمال الإغاثة الليبين/ات أن النساء والبنات المغتصبات أصبحن مهدددات بالقتل من قبل أسرهن فيما يسمى «جرائم الشرف»، إلا أنه لا توجد أية بيانات فعلية تدعم هذه المزاعم. ومع ذلك ثمة وصمة اجتماعية قوية ضد ضحايا الاغتصاب، مما لا يقتصر في تأثيره على الضحايا فقط، بل يؤثر أيضاً على أسرهن ومجتمعاتهن المحلية.[٥٩]

وتعمل جمعية «العالم من أجل ليبيا» على التحدث مع أئمة المساجد في المناطق الحدودية في تونس من أجل توضيح أن ذنب الاغتصاب لا يقع على الضحية. كما قامت منظمات وناشطون آخرون/ناشطات أخريات بنشاطات ترمي إلى إزالة الوصمة الاجتماعية المرتبطة بضحايا الاغتصاب، وذلك من خلال تنظيم تظاهرات وجمع التمويل ورفع مستوى الوعي.

وفي ١٣ شباط/فبراير ٢٠١٣، عملت منظمة «صوت المرأة الليبية» على تشجيع المواطنين على المشاركة في اليوم الدولي للحجاب البنفسجي لمكافحة العنف المنزلي، وهو نشاط يجمع رجالاً ونساءً من جميع أنحاء العالم لمناهضة الإساءات المنزلية.[٦٠] كما احتفلت النساء في أجدابيا بهذا اليوم الدولي من خلال تنظيم عدة محاضرات تعريفية في المدارس الثانوية للبنات بأهمية هذا اليوم وضرورة الوعي الحقيقي لمكانة المرأة في المجتمع.[٦١]

٥٨ http://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/3FD60A16-9BE7-4BD3-A12D-65D93E96B455/283927/StatementICCProsecutorLibyaReporttoUNSC021113.pdf

٥٩ كما ذكرت السيدة آلاء مرابط مؤسسة منظمة صوت المرأة الليبية.

٦٠ http://www.thelibyainitiative.org/en/index.php?option=com_content&view=article&id=98:how-to-mark-international-purple-hijab-day-against-domestic-violence&catid=1:news-from-libya&Itemid=25

٦١ https://www.facebook.com/TheVoiceOfLibyanWomen

المساءلة

في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، مثل رئيس الوزراء الليبي السابق، البغدادي المحمودي، أمام المحكمة بتهمة الفساد وإصدار أمر بارتكاب عمليات اغتصاب أثناء ثورة العام ٢٠١١.[٦٢] وهذه هي المرة الثانية في التاريخ التي تجري فيها ملاحقة قضائية في محاكم محلية بسبب حالات الاغتصاب والعنف الجنسي أثناء النزاع.[٦٣]

وقد أكدت المدعية العامة في المحكمة الجنائية الدولية، فاتو بنسودا، في بيان أصدرته في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ على أن المحكمة «ستواصل جمع المعلومات حول مزاعم ارتكاب الاغتصاب والعنف الجنسي، والتي استهدفت رجالاً ونساءً». ودعت في البيان نفسه الحكومة الليبية الجديدة «أن تضمن عدم إصدار أي عفو عن الجرائم الدولية، وعدم منح أي حصانة قضائية عن ارتكاب الجرائم، وبصرف النظر عن هوية مرتكبيها وهوية الضحايا».[٦٤]

وقد وضع المجلس الوطني الانتقالي نظاماً للإبلاغ من خلال وزارة المرأة والشؤون الاجتماعية، وذلك بهدف إتاحة الفرصة لضحايا الاغتصاب للتبليغ عما عانوا/عانين منه. إلا أن ثمة عوامل قد تعيق النساء عن الإبلاغ عن الجرائم المرتكبة ضدهن، ومن بين هذه العوامل الوصمة الاجتماعية المرتبطة بالعنف الجنسي، والتهديد بالعقوبة والانتقام.[٦٥]

٦٢ http://ca.reuters.com/article/topNews/idCABRE8AB0KQ20121112?pageNumber=1&virtualBrandChannel=0

٦٣ http://www.stoprapeinconflict.org/ending_impunity_in_libya

٦٤ http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=43435#

٦٥ http://www.womenundersiegeproject.org/conflicts/profile/libya

سوريـــــا

النساء أثناء الثورة

«استفادت النساء من خصوصية موقعها الاجتماعي في مجتمع شرقي كسوريا في لعب دور مهم في الأشهر الأولى من الثورة، حيث تردد الأمن في الاعتداء عليهن بالضرب مما دفعهن لتشكيل حاجز بشري نسائي خلال المظاهرات، لمنع وصول الأمن قدر المستطاع إلى الشباب الرجال. ورغم ذلك هذا لم يمنع طبعاً من اعتقال النساء في أحيان كثيرة»، حسب الناشطة الشابة نور.[٦٦]

ساهمت المرأة السورية بالثورة ليس كخط ثان أو رديف للرجل، وإنما سعت منذ بداية الثورة إلى فرض وجودها على الأرض بشكل موازٍ للرجل. كانت تهتف مع المتظاهرين وتصرخ وتزغرد في تشييع الشهداء، تساعد في عمليات البخ والكتابة على الجدارن أثناء المظاهرات وقطع الطرق على الأمن والشبيحة. شاركت نساء سوريا على اختلاف مهنهن وطبقاتهن الاجتماعية وتوزيعهن الجغرافي في الحراك الثوري، فكان للريفيات نشاطات تختلف عن نساء المدن،[٦٧] وكانت ربات البيوت جنباً إلى جنب مع الناشطات وطالبات الجامعات والطبيبات والمحاميات والسياسيات وغيرهن كثر، دون النظر لحجابهن أو سفورهن. لقد عملن سوية على تقديم المساعدة للمنكوبين/ات من الشعب السوري إذ قمن بأعمال الإغاثة في مساعدة الجرحى وعلاجهم وتمرير الأدوية لهم وفي نقل الأخبار وتحركات الجيش والأمن، كذلك صنع الطعام وتوصيله للمحتاجين/ات والمنكوبين/ات.

كما ساهمت المرأة السورية بشكل واضح في حملة تروج للسلم الوطني وأصرت على استمرار وتفعيل الحراك المدني، ولعلّ أشهرها تلك الحملات التي أطلقتها ريما دالي «أوقفوا القتل نريد أن نبني وطناً لكل السوريين/ات». كما كان للسوريات مطالبهن الخاصة ضمن المظاهرات. من ضمن اللافتات التي كتبتها النساء والتي تعكس حرص النساء على حصولهن على الحرية لافتة رفعتها طفلة صغيرة كتب عليها «عندما أكبر أريد أن أصبح أول رئيسة للجمهورية العربية السورية» وأخرى «تاء التأنيث في سوريا لم تعد مربوطة، التاء حرّة .. حرّة .. حرّة». وكنتيجة طبيعية لهذه المشاركة الواسعة والمتعددة للنساء السوريات في تغيير النظام والمطالبة بالحرية والعدالة

٦٦ لن يتم إضافة الأسماء الكاملة لبعض النشطاء بناءاً على طلبهم/هن.

٦٧ وزعت نساء القرى سراً نشرات إعلانية حول الأحداث على الهيئات التنسيقية، بينما شاركت نساء المدن في المظاهرات والتجمعات العامة منذ بداية الثورة.

والكرامة، ومع استمرار وتواصل الاحتجاجات وتجذر الثورة أكثر فاكثر تعرضت النساء لشتى أنواع الاعتقال والخطف[٦٨] والتعذيب والإغتصاب[٦٩] والقتل.

وقد لعب الإعلام دوراً في إظهار دور النساء السوريات في الثورة من خلال إظهار نشاطهن والتحديات التي تواجهنها، فقد عرضت قنوات تلفزيونية كقناة العربية، الإم بي سي، والجزيرة تقارير عن الأعمال المختلفة التي قامت بها الناشطات السوريات، تعارض فيها النظام.[٧٠] استفادت النساء من الفضاء الحرّ الذي يوفره الإنترنت وخاصة موقع التواصل الاجتماعي الفيسبوك والمدونات التي نشأت خلال الثورة، لعرض الانتهاكات التي تتعرض لها.[٧١]

اللاجئات السوريات خارج سوريا

لم تنته انتهاكات حقوق النساء عند هذا الحد، وإنما رافقت النساء إلى المخيمات التي لجأن إليها، وانتشرت أخبار تزويج القاصرات برجال بالغين تتجاوز أعمارهم الأربعين عاماً، فظهرت حملات لمقاومة هذه الظاهرة كحملة «السوريات لاجئات لا سبايا»، وكذلك نشر العديد من المقالات الصحفية المناهضة لهذه الظاهرة إلا أنه

٦٨ وفقاً لمركز توثيق الإنتهاكات في سوريا، بلغ عدد المعتقلات في سجون النظام السوري من الإناث البالغات والفتيات الأطفال ٤٠٠ معتقلة، في حين بلغ عدد القتيلات البالغات والطفلات ٢٠٩٨، بينما لم تتوفر إحصاءات عن عدد المخطوفات.

٦٩ الإغتصاب هو من أفظع الانتهاكات التي تعرضت لها النساء الثائرات في سوريا، فقد روت نساء شهاداتهن عن اغتصابات تعرضن لها من قبل جنود من جيش النظام، وقد كان مصير بعضهن القتل من المغتصب أو من قبل الأهل (بسبب العار المزعوم الذي ألحقتهن بأسرهن). وحتى اللحظة، ٥ مارس/آذار ٢٠١٣، لاتتوفر أرقام دقيقة عن عدد المغتصبات في سوريا، ولكن موقع نساء تحت الحصار نشر خريطة لتوثيق الاعتداءات الجنسية في سوريا ضد النساء فكان العدد حسب تلك الخريطة ١٣٦ حالة اغتصاب.

٧٠ عرضت قناة العربية تقرير كامل عن نساء مدينة داريا في تظاهرتهن ومطالبتهن بالمعتقلين، http://www.youtube.com/watch?v=2TOiBTMuUFA؛ أما قناة إم بي سي فقد عرضت تقرير آخر أبرزت من خلاله الدور الذي تلعبه النساء الدمشقيات في الكواليس في تنظيم مظاهرات (مناهضة للنظام) وإغنائها بأفكار ورسائل متنوعة، http://www.youtube.com/watch?v=OjAzUeylLB0، وتقرير لقناة الجزيرة يعرض مجموعة من نساء مدينة حماه وقد غطيّ وجوههنّ بأقنعة خوفاً من تعرف النظام السوري عليهن، خلال قيامهن بأعمالهنّ في التواصل عبر الفيسبوك لتوجيه دعوات للتظاهر في الساحات السورية. http://www.youtube.com/watch?v=PhrG78VBixY&feature=related

٧١ تمكنت عدة نساء من رواية قصصهن بالتعرض للاغتصاب عبر يوتيوب بعد أن عمدت عدة نساء إلى تغطية الوجه بالكامل عدا العينين خوف فضح أمرهنّ، إلا أن تقرير متلفز واحد على قناة الجزيرة عرض قصة مغتصبة مقيمة بالأردن: http://www.youtube.com/watch?v=6JpTXRqqZ98

لم يتم تغطيتها إعلامياً بشقه المُتلفَز بما يكفي وظلت أخبار الصراع المسلح في سوريا هي الخبر الأهم لوسائل الإعلام. كما تم نشر صورة لفتاتين صغيرتين رفعتا لافتة كتب عليها «لانريد أن نكون أبناء لرجل يعير أمي بأنه انتشلها من الملاجئ».[٧٢]

التحضير للمرحلة الانتقالية

لقد تم تشكيل المجلس الوطني السوري في آب ٢٠١١ والذي ظهر على الساحة السورية في ذلك الوقت كبديل للنظام القائم ، إلا أن المجلس جاء مخيباً للآمال فيما يتعلق بالتمثيل النسائي ضمن صفوفه، فقد بلغ عدد العضوات من المجموع العام (٣٦ عضواً) فقط ٣ نساء وذلك في بدايته ولاحقاً زاد العدد إلا انه لم يتجاوز ٢٤ عضوة من ٢٠٠،[٧٣] رغم أن المجلس الوطني أقر في الاجتماع الأول لهيئته العامة في تونس رفع نسبة تمثيل النساء في صفوفه، (بمعنى كل هيئاته ولجانه ومكاتبه) إلى ٣٠ بالمائة، لكن القرار بقي حبراً على ورق. تقول الناشطة الحقوقية مرح البقاعي «إن الدكتور برهان غليون، رئيس المجلس الوطني السوري السابق، لم يكن مهتما بمنح النساء السوريات المناضلات حق لعب دور بارز في قيادة المعارضة السورية».[٧٤]

وقد ذكرت الناشطة السورية رؤى الطويل: «إنّما نخشى أن يتم التعتيم على حقوق المرأة السورية فيما بعد، فيما لو لم يكن هناك أي خطوات جديدة تعترف بالمرأة كجزء أساسي في الثورة السورية ومشاركة رئيسية في عملية بناء الوطن الحرّ الديمقراطي الذي سيضمن حقها في الحرية من الظلم الاجتماعي والسياسي الذي لطالما مورس ضدها. خطوات جدية في إعادة ضبط ميزان الجندر في المجتمع السوري تبشّر بمستقبل أفضل للمرأة والرجل على حدّ سواء».[٧٥] والمرأة السورية محقة بتخوفها من ما بعد حكم البعث في ضمان حقوقها وتعديل ماكان سارياً بحقها من ظلم في القانون، حيث كانت حقوق المرأة إحدى القضايا الخلافية الأساسية التي تباينت فيها وجهات النظر خلال مناقشة وضع دستور جديد، في آخر نقاش جرى حوله في «مشروع اليوم التالي»[٧٦] خلال الفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران ٢٠١٢.

٧٢ http://ar.qantara.de/19894/اللاجئات-السوريات-في-الأردنلاجئات-لا-سبايا/c21280i0p503/index.html

٧٣ http://www.dw.de/المرأة-السورية-دور-فعال-خلال-الثورة-ومستقبل-غامض-في-سوريا-الغد/a-16278736-1

٧٤ http://wonews.net/ar/index.php?act=post&id=1307

٧٥ ذكرته رؤى الطويل في مقابلة أجرتها معها الصحفية السورية المستقلة والناشطة في مجال حقوق النساء رلى أسد.

٧٦ http://www.usip.org/the-day-after-project

تتناول وسائل التواصل الاجتماعي أيضاً هذه المخاوف لدى النساء السوريات من التهميش في المرحلة الانتقالية، بما في ذلك مقال بعنوان «لا تحلموا بالديمقراطية دون النساء ... لا تحلموا بالحرية دون النساء».[٧٧] بقلم يحيى الأوس على موقع الثرى الإلكتروني.

وكل ما نشر من بيانات تأسيسية للهيئات السياسية البديلة لتولي المرحلة الانتقالية سياسياً[٧٨] لم تتضمن أي خطط مستقبلية لحقوق النساء في ما يخص زيادة تمثيلهن، وعدم التميز ضد المرأة وضمان المساواة في كافة مناحي الحياة.

تشكّل الائتلاف الوطني للثورة السورية وقوات المعارضة في ١١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ في الدوحة، وأصبح قائداً لقوات فصائل المعارضة السورية.[٧٩] ولكن للأسف، كان تمثيل النساء في الائتلاف ضعيفاً إذ بلغ عدد النساء ٣ فقط من بين أعضاء الائتلاف الـ ٦٠، في تجاهل لدور النساء الفاعل في الكفاح ضد نظام بشار الأسد منذ انطلاق الثورة.[٨٠]

نشر الائتلاف الوطني في ١ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠١٢ إطاره القيادي بعنوان «المبادرة الوطنية السورية»، إلا أنه لم يتطرق إلى دور المرأة.[٨١] ولكن تم أخذ شواغل المرأة بعين الاعتبار في وثائق مؤتمر القاهرة التي تم الاتفاق عليها في يوليو/تموز ٢٠١٢، والتي صاغت رؤية سياسية مشتركة للمعارضة السورية بخصوص التحديات خلال المرحلة الانتقالية، إضافة إلى الأسس الدستورية لسوريا المستقبلية. فمثلاً، أكدت هذه الوثائق على أن الدستور الجديد لسوريا سيكرس أن «نسيج الشعب السوري

٧٧ في مقاله، يشير يحيى إلى أنه على أرض الواقع تنمو في سوريا حركة نسوية جديدة معظمها له طابع إسلامي يهمل حالياً المطالب الحقوقية للمرأة لصالح الحرية ويعتبر نفسه جزء من الحراك الثوري التابع للقيادة الذكورية، وحدها التجمعات النسوية التقليدية تدرك هذه الفجوة وتعمل على إيصال رسائل إلى مختلف الجهات والتيارات بما فيها الإسلامية بأن هناك تصميم من قبل النساء على لعب دور في مستقبل البلد والمجتمع: http://www.thara-sy.com/thara/modules/news/article.php?storyid=2235

٧٨ كالمجلس الوطني الكردي والمنبر الديمقراطي.

٧٩ يقود الائتلاف معاذ الخطيب، وهو إمام سابق للجامع الأموي في دمشق، بمساعدة نائبين للرئيس؛ سهير الأتاسي، وهي ناشطة علمانية في مجال حقوق الإنسان وشاركت في تأسيس اللجنة العامة للثورة السورية، ورياض سيف، وهو رجل أعمال سابق ومعارض سياسي مخضرم؛ http://www.bbc.co.uk/news/world-middle-east-15798218;http://carnegie-mec.org/publications/?fa=48619: http:// carnegie-mec.org/publications/?fa=50018

٨٠ http://www.foreignaffairs.com/articles/139038/fotini-christia/how-syrian-women-are-fueling-the-resistance

٨١ http://carnegie-mec.org/publications/?fa=49872

تشكل خلال تاريخ من المساواة الكاملة بين المواطنين بصرف النظر عن الدين أو اللون أو الجنس أو اللغة أو الأصل الإثني أو الرأي السياسي أو الطائفة الدينية، وذلك استناداً إلى التلاحم الوطني» وأن «النساء متساويات مع الرجال، ومن غير المسموح التراجع في المكتسبات التي تحققت في حقوق النساء».[٨٢]

العنف القائم على النوع الاجتماعي

لقد أدت الحرب وحالة عدم الاستقرار إلى زيادة في الانتهاكات ضد النساء ضمن الأسرة، وذلك في داخل سوريا وفي مخيمات اللاجئين خارج البلاد. وقد تم تهميش العمل المهم في توثيق هذه الانتهاكات من أجل التفرّغ لأعمال الإغاثة.

ووفقاً للنتائج الأولى التي خرج بها تقرير «نساء تحت الحصار» بشأن العنف الجنسي في سوريا،[٨٣] فمن المحتمل أن آلاف النساء تعرضن للاغتصاب، والتعذيب الجنسي، والقتل منذ اندلاع النزاع في آذار/مارس ٢٠١١. وفي ٤٢ بالمائة من الحالات، زعمت التقارير بأن النساء الضحايا تعرضن للاعتداء من قبل عدة مهاجمين. كما أظهرت نتائج التقرير أن ٢٠ بالمائة من الضحايا هم من الرجال؛ وذلك جراء الاعتداءات التي تجري بصفة أساسية في مرافق الاحتجاز. وقد تم ارتكاب غالبية الاعتداءات، ضد النساء والرجال على حد سواء، من قبل مهاجمين ينتمون لقوات الحكومة أو الميليشيات الحكومية (الشبيحة).[٨٤] ووفقاً للضحايا ولمجموعات حقوق الإنسان، فإن قوات الحكومة تستخدم الاغتصاب كسلاح حرب لترهيب المعارضة.[٨٥]

أصدرت لجنة الإنقاذ الدولية (IRC) تقريراً في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ بعنوان «سوريا: أزمة إقليمية»، وأكدت فيه على أن العديد من الرجال والنساء السوريين/ات اللاجئين/ات ركزوا/ركزن على العنف الجنسي بوصفه السبب الرئيسي الذي دفعهم/هن للجوء إلى لبنان والأردن. ولكنهم/ن حينما يصلون/يصلن إلى مخيمات اللاجئين لا يتمكنون/يتمكن من الحصول على العلاج الذي يحتاجونه بسبب نقص الخدمات الطبية وخدمات الاستشارات النفسية.[٨٦] ويتعرض النساء والأطفال الذين يعيشون

٨٢ http://othersuns.wordpress.com/2012/07/06/syria-the-final-statement-for-the-syrian-opposition-conference

٨٣ تستند النتائج التي توصل لها تقرير «نساء تحت الحصار» إلى ١١٧ تقريراً حول العنف الجنسي تم جمعها خلال الفترة ما بين آذار/مارس ٢٠١١ إلى تموز/يوليو ٢٠١٢.

٨٤ http://www.womenundersiegeproject.org/blog/entry/the-ultimate-assault-charting-syrias-use-of-rape-to-terrorize-its-people

٨٥ http://www.telegraph.co.uk/news/worldnews/middleeast/syria/9296135/Syria-using-rape-as-weapon-against-opposition-women-and-men.html

٨٦ http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf

في مخيمات اللاجئين إلى الضرب والاعتداء بصفة متكررة بسبب حالة التوتر النفسي السائدة. كما أن البنات الصغيرات اللاتي يعشن في المخيمات محرومات من التعليم؛ إذ لا يتوجهن إلى المدارس في المخيمات بسبب الخشية من التعرض لتحرشات جنسية أو الاغتصاب. وفي الوقت نفسه، ثمة زيادة في التقارير حول حالات الزواج المبكر و/أو الزواج القسري للنساء والبنات.[٨٧]

للحصول على مزيد من المعلومات حول العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تواجهه النساء السوريات، يرجى الاطلاع على التدخل المكتوب بعنوان «انتهاكات جسيمة مستمرة لحقوق النساء في سياق النزاع في سوريا»[٨٨] الموجه إلى مجلس حقوق الإنسان والمقدم من الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان في ١٠ مايو/أيار ٢٠١٣.

٨٧ http://www.rescue.org/sites/default/files/resource-file/IRCReportMidEast20130114.pdf

٨٨ http://www.euromedrights.org/eng/wp-content/uploads/2013/06/NGO-WI_Womens-rights_HRC23_EN.pdf

تنويهـــات

تم كتابة وتجميع هذه الملاحق من قبل ليزلي عبدالله والتي تم تكليفها بإجراء البحث وكتابة الدليل بالتعاون مع مجموعة عمل حقوق النساء والمساواة بين الجنسين المنبثقة عن الشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان[٨٩] وإدارة الاتصال في الشبكة. تم كتابة وتجميع الموجز الخاص بسوريا وليبيا في الملحق الخامس من قبل رلى أسد و ألاء مرابط.

٨٩ أعضاء مجموعة العمل حول المساواة بين الجنسين: مجموعة ٩٥ المغاربية للمساواة والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، تونس؛ ورابطة حقوق الإنسان، والاتحاد الوطني للتضامن مع النساء، فرنسا؛ والجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والجمعية الديمقراطية لنساء المغرب؛ ومركز عدالة: المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل؛ ومركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي، فلسطين؛ ومركز حقوق الإنسان في جامعة أسكس، المملكة المتحدة؛ والجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان؛ وحركة سوليدا، لبنان؛ ولجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سوريا؛ ومنظمة من المرأة للمرأة، السويد؛ والمركز الدنماركي للمعلومات حول المرأة والنوع الاجتماعي؛ ومشروع تابري للدراسات المتوسطية، فنلندا؛ ومركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، ومؤسسة المرأة الجديدة، مصر؛ ومركز عمان لدراسات حقوق الإنسان، الأردن؛ والفدرالية الدولية لحقوق الإنسان؛ ومنظمة التعاون مع بلدان الجنوب، إسبانيا.

ملاحق

أين النساء؟ ٢٠١٢

دليل عملي للإعلاميين والإعلاميات حول تغطية المراحل الانتقالية في العالم العربي

تم نشر هذه الملاحق بدعم مالي من الإتحاد الأوروبي والوكالة الإسبانية للتعاون التنموي الدولي والوكالة الدنماركية للتنمية الدولية والوكالة الدولية السويدية للتعاون التنموي
إن الآراء التي تعبر عنها هذه الملاحق لا تمثل وجهة النظر الرسمية للإتحاد الأوروبي أو الوكالة الإسبانية للتعاون التنموي الدولي أو الوكالة الدنماركية للتنمية الدولية أو الوكالة الدولية السويدية للتعاون التنموي.

EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأوروبية ـ المتوسطية لحقوق الإنسان

Vestergade 16 - 1456 Copenhagen K - Denmark
الهاتف: ٠٠ ١٧ ٦٤ ٣٢ ٤٥+ -الفاكس: ٠٢ ١٧ ٦٤ ٣٢ ٤٥+
info@euromedrights.net - www.euromedrights.org
© جميع الحقوق محفوظة للشبكة الأوروبية-المتوسطية لحقوق الإنسان ٢٠١٣